العرب
الإثنين 2020/04/20
السنة 42 العدد 11683

روسيا والتغيير في سوريا

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

كلام كثير جرى تداوله في الأيام القليلة الماضية عن احتمال تخلي روسيا عن بشّار الأسد. عزّز هذا الكلام ما نشرته وسائل إعلام روسية عن خيبة موسكو حيال أداء الأسد الابن والمحيطين به، وعجزهم عن المحافظة على المناطق التي استعادها النظام بفضل الجهد العسكري الروسي. بدأ هذا الجهد على الأرض السورية ابتداء من أيلول – سبتمبر 2015 مع انتقال طائرات حربية روسية إلى قاعدة حميميم قرب اللاذقية.

مرّت الحرب السورية بمراحل عدّة قبل بلوغها المرحلة الراهنة التي تشبه، بطريقة أو بأخرى، مرحلتين سابقتين يمكن وصفهما بالمنعطفين، منعطف 2012 ومنعطف 2015.

عوامل عدّة تجعل روسيا تفكّر في تغيير استراتيجيتها السورية. في أساس هذه العوامل الخدمات المتبادلة التي لم تعد موجودة بينها وبين إيران من جهة، وعدم القدرة على الرهان على نظام لا يمتلك مشروعا سياسيا قابلا للحياة من جهة أخرى

في العام 2012، بدأ الانهيار الفعلي للنظام عندما تبيّن أن المدن الكبرى ترفض استمراره. لم تعد درعا تحت السيطرة، علما أنّها كانت دائما من المدن الموالية للنظام، على الرغم من الأكثرية السنّية فيها، بل تعتبر درعا مدينة سنّية يوجد في محيطها وجود درزي ومسيحي. لكنّ درعا التي انطلقت منها الثورة بعد الاقتصاص من مراهقين فيها، كانت أقرب إلى مدينة ريفية تختلف عن دمشق وحمص وحماة وحلب حيث توجد بورجوازية حقيقية كان حافظ الأسد يكنّ لها كرها شديدا. كان الأسد الأب بارعا في إقامة تحالفات داخلية بغية تطويق سنّة المدن الكبرى. فقد باشر باكرا بإخراج كبار الضباط السنّة من الجيش في ظل زحف للعلويين على اللاذقية من الريف والجبال كي يتغيّر طابع المدينة وهو أصلا سنّي – مسيحي.

في 2012، كانت دمشق مهدّدة. أصبح المشروع البديل للعلويين القائم على سوريا المفيدة مشروعا غير قابل للحياة، وذلك على الرغم من كلّ الجهود التي بذلت منذ العام 1970 من أجل تطويق المدينة بتجمّعات سكنية علوية. وقتذاك، دخلت إيران على الخط بعد اكتشافها أن القوات التابعة للنظام لا تستطيع التكيّف مع حرب المدن. لم يكتف "الحرس الثوري" الإيراني، الذي سبق له أن اكتسب خبرات في قمع التحركات الشعبية في إيران نفسها في العام 2009، بتدريب عناصر سورية على التعاطي مع الاضطرابات التي شهدتها المدن السورية. ذهب إلى أبعد من ذلك. أرسل قوات إلى سوريا وطلب "المرشد" علي خامنئي من الأمين العام لـ"حزب الله" حسن نصرالله إرسال قوات إلى الداخل السوري. تروي أوساط دبلوماسية عربية أنّ نصرالله أبلغ خامنئي أن ثمن مثل هذا التدخّل سيكون كبيرا، فأجابه "المرشد" أن ذلك مطلوب من "حزب الله" بغض النظر عن الثمن الذي سيترتب عليه دفعه.

تولّى قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" قاسم سليماني قيادة معركة إنقاذ النظام، ونجح في ذلك إلى حدّ كبير وصولا إلى العام 2015 عندما صار مطلوبا الاستنجاد بروسيا التي فرضت شروطها على قاسم سليماني الذي ذهب في حينه إلى موسكو والتقى عددا من المسؤولين الروس. كذلك ذهب إلى موسكو بشّار الأسد الذي التقى الرئيس فلاديمير بوتين.

سمح الدور العسكري الروسي المباشر بتغيير قوانين اللعبة في سوريا. استعاد النظام المبادرة عسكريا، وصولا إلى العودة إلى حلب وحماة وتدمير قسم لا بأس به من حمص واستعادة السيطرة الكاملة على دمشق والمناطق المحيطة بها... وصولا إلى درعا.

لجأ الروس إلى القصف الجوّي أساسا مستخدمين قاذفات "سوخوي" حديثة لضرب أهداف مدنية وعسكرية في آن. استعانوا بالنظام الذي استخدم البراميل المتفجرة، كذلك استعانوا بالإيرانيين وميليشياتهم المذهبية المختلفة، في الوقت الذي بدا واضحا أنّ الإدارة الأميركية مستعدة، منذ صيف العام 2013 للتغاضي عن أي تجاوزات تحصل في سوريا إرضاء لإيران. استخدم النظام السوري في آب – أغسطس 2013 السلاح الكيميائي في غوطة دمشق. لم يحصل أيّ رد فعل أميركي يذكر، على الرغم من أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما كان حذر من أنّ مثل هذا العمل سيكون بمثابة "خط أحمر".

ما لا يمكن تجاهله أنّ ما ساعد النظام إلى حد كبير قبل العام 2015 هو المفاوضات السرّية الأميركية – الإيرانية في عهد باراك أوباما من أجل الوصول إلى اتفاق في شأن الملف النووي الإيراني. حرصت إدارة أوباما طوال تلك المفاوضات، التي تحوّلت لاحقا إلى علنية، إلى عدم إغضاب إيران، خصوصا في سوريا.

بعد أقلّ من خمس سنوات على التدخّل الروسي المباشر في سوريا، الذي رافقه تحييد لتركيا وتفاهمات للكرملين مع إسرائيل، ثمّة إشارات واضحة إلى أن الجانب الروسي ضاق ذرعا بالنظام السوري. هناك حدود للقدرة الإيرانية على مساعدة هذا النظام وذلك في ضوء حالة التدهور الاقتصادي التي تعاني منها "الجمهورية الإسلامية" جراء العقوبات الاقتصادية الأميركية وهبوط أسعار النفط والغاز. أمّا روسيا، نفسها، فهي في وضع لا تحسد عليه بعد دخولها في حرب نفطية مع المملكة العربية السعودية. ليس ما يشير، على الرغم من الاتفاقات التي تمّ التوصّل إليها أخيرا بطلب أميركي، إلى أن سعر برميل النفط سيستعيد عافيته في المستقبل المنظور. وهذا يفسّر إلى حد كبير اضطرار روسيا إلى إيجاد تفاهمات مع تركيا في سوريا. فوق ذلك كلّه، كشف وباء "كورونا" أن روسيا ليست في معزل عن أزمة كبيرة يمكن أن تتعرّض لها قريبا، على غرار ما تعرّضت له دول أكثر تطورا منها في مجال البنية التحتية مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وحتّى بريطانيا.

لم يكن التدخل الإيراني في سوريا سوى تدخل غير منطقي مخالف للطبيعة. إنّه تدخل مرفوض من معظم الشعب السوري. لا يمكن تغيير طبيعة المجتمع السوري، مهما لجأت إيران إلى شراء أراض وتغييرات ذات طابع ديموغرافي. أمّا روسيا، فإن هناك حدودا لما تستطيع عمله في سوريا، خصوصا في غياب الأدوات التي تستطيع الاعتماد عليها من أجل بناء جيش جديد محترف في إطار ذهنية مختلفة كلّيا عن الجيش الذي بناه حافظ الأسد، والذي استكمل بناءه بشّار الأسد.

هناك عوامل عدّة تجعل روسيا تفكّر جدّيا في تغيير استراتيجيتها السورية. في أساس هذه العوامل الخدمات المتبادلة التي لم تعد موجودة بينها وبين إيران من جهة، وعدم القدرة على الرهان على نظام لا يمتلك مشروعا سياسيا قابلا للحياة من جهة أخرى.

اكتشفت موسكو متأخرا أن النظام يحتاج إلى شرعية من نوع ما، وأن لا هدف للنظام سوى البقاء في السلطة بأيّ ثمن. استطاع لعب الورقة الإيرانية في مرحلة معيّنة، والورقة الروسية في مرحلة أخرى. استطاع حتّى لعب الورقتين معا. ولكن في نهاية المطاف، هناك ثمن لأي تدخل عسكري. الواضح أن روسيا في ظل المتغيّرات التي شهدتها السوق النفطية، وفي ظلّ أزمة وباء كورونا في حاجة إلى إعادة نظر في سياستها السورية...

الانتخابات العراقية المبكرة.. ما لها وما عليها

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

عند كل تكليف جديد برئاسة الوزراء العراقية، وعلى وقع الوعود المفرحة التي يغدقها المرشح الجديد على شعبه الذي "يحبه" حتى النفس الأخير، وهو على شاشات التلفزيون لابسٌ جلد أسد، ومتخذٌ هيئة الزعيم الوطني الشجاع الذي لا يخاف في الحق لومة لائم، تُوافقه فئةٌ قليلة من المتعجلين المتعطشين للأمن والعدل والرخاء، في حين تظل الفئة الأكبر من العراقيين غير مبالية به وبأحلامه، ومؤمنة بأنه لن يختلف عمّن سبقوه، معتبرة أن الذي يخرج من بيضة فاسدة يكون فاسدا بالضرورة، ولا أمل فيه، ولا في من اختاره وسلّطه على العالمين.

فهي لا تَنسى أيام إبراهيم الجعفري، ثم نوري المالكي، فحيدر العبادي، فعادل عبدالمهدي، عند أول أيام الرئاسة.

فكل واحد منهم فعل الشيء ذاته، وأغدق على شعبه الذي يموت في حبه كلّ أنواع الكلام الكبير، متعهدا بأن دولة العراق، على يديْه، ستنام ليلة واحدة فقط لتُفيق في صباحها وهي سويد جديدة أو سويسرا أخرى، بلا مفخخات ولا طائفية ولا محاصصة ولا عمولات ولا صفقات، وسينعم المواطن العراقي فيها بالحرية والكرامة والفرص المتكافئة المتساوية في العمل وأمام القانون، ولا يكون فيها تمييز بين عضو في حزب حاكم، وبين مواطن معارض، أو عضو في حزب آخر غير مشارك في سلطةٍ المحاصصة، وسيعود المهجَّرون في داخل الوطن وخارجه إلى منازلهم بأمان، وستفرغ السجون من ساكنيها الذين زج بهم المخبر السري، وخصوصا أولئك الذين مكثوا سنواتٍ عديدة دون محاكمة، وسيختفي سلاحُ الميليشيات، وسينتهي الفساد ويُحاكم الفاسدون أمام القضاء العادل، بعد رحيل مدحت المحمود.

ويقسم بشرفه وشرف أمه وأبيه على أن دولته الجديدة ليست امتدادا للقديمة، ولا تشرب من حليبها، ومستقلة لا تخضع لوصاية أجنبية، ولن تتستر على عميل، حتى لو كان من رفاقه في حزبه العميل.

وثابت وموثق ومؤرخ ما ذاقه المواطنون كافة من أذاه وجهله وفساده، ومن فساد أسرته وحزبه ومرافقيه وسماسرته الذين أفقروا البلد، وأفسدوا الولد، وأعادوا الوطن سبعين عاما إلى الوراء، وزرعوا في حياتهم كوارثَ لا يمحو أحزانها أحد.

مناسبة هذا الكلام المؤلم الممضّ هو البيان المُنقّى المُغلّف بالقطيفة والحرير الذي رسم فيه المرشح الجديد مصطفى الكاظمي تقاطيع وجه دولته الجديدة، دولة العدل والمساواة ونهاية الفساد والفاسدين واستقلالية القرار. وبالأخص حديثه عن دولة ما بعد الانتخابات المبكرة التي وعد بأن تكون شفافة ونزيهة وتحقق مطالب المتظاهرين.

ومعروف أن فكرة الانتخابات المبكرة كانت مطلب المنتفضين، وقد أجبر صمودهم عادل عبدالمهدي على الاستقالة تمهيدا لإجرائها.

فقد اعتقد بعض شباب الانتفاضة المتفائلين بأن الجماهير الغاضبة على الفساد والفاسدين سوف تزحف بالملايين، وتنتخب مرشحيها الوطنيين الشرفاء، وتفوز بالأغلبية، وتجعل البرلمان القادم منبرا حقيقيا وطنيا مخلصا لها وحدها، ومستقلا عن كل وصاية، ونزيها لا يدنّس ذيل أحدٍ من نوابه المالَ الحرام، وبالتالي تتمكّن من تعيين حكومة وطنية شريفة تعيد الوطن إلى أهله سالما ومعافى، من دون محاصصة، ولا فساد، ولا عمالة.

ولكن بتشريح الواقع السياسي والأمني والمالي القائم والثابت تتكشف حقائق لا مجال إلى نكرانها.

فأحزاب السلطة هي الدولة، وسلاحُها هو الأقوى من سلاح الدولة والأكثر جرأة وفاعلية، وأموالها الأقدر على البيع والشراء.

وأيّ هيئة جديدة للانتخاب لن تجد مراقبين ومديرين ومنفذين وعدادين من غير أعضائها، أو الواقعين تحت تأثيرها والخائفين من إرهابها.

ولا قيمة للقضاء الذي جعلته الأحزابُ ذاتُها موكلا بإدارة لعبة الانتخابات المبكرة والتصرف بأمورها، فهو واقع تحت سلطانها وجبروتها وتهديداتها، باعتراف أكبر قادتها، هادي العامري، على شاشات التلفزيون.

وعليه فإن حماس أحزاب المنطقة الخضراء لهذه الانتخابات المبكرة لا يقل عن حماس المنتفضين، بل إنها أكثر تمسكا بها منهم، وأشد تصميما على إجرائها.

وذلك لعلمها اليقين بأن جيوش العالم كلها لو جاءت لمراقبة الانتخابات وهيمنت على جميع صناديق الاقتراع في جميع المحافظات والمدن، فلن تمنعها من تزويرها وكسبها.

وسيكون فوزها هذه المرة، وفي انتخابات طالب المنتفضون أنفسهم بها، أكبرَ انتصار لها من جميع انتصاراتها في الانتخابات المزورة السابقة.

فهي ستمنحها شرعية جديدة تَسقُط معها حججُ المعارضين واتهاماتهم واعتراضاتهم، وسيبقى الفاسدون على رأس الوليمة سنواتٍ قادمة، بإرادة الشعب المحتج نفسِه، وبإشراف دولي لا ريب فيه.

وبهذا تكون فكرة الانتخابات المبكرة، في ظل ثوابت الواقع الفاسد الحالي وهيمنة السلاح والمال الحرام، أكبر خديعة وأخطر فخ ينصبه المتظاهرون لثورتهم، بلا جدال.

فكرة الانتخابات المبكرة، في ظل ثوابت الواقع الفاسد الحالي وهيمنة السلاح والمال الحرام، أكبر خديعة وأخطر فخ ينصبه المتظاهرون لثورتهم، بلا جدال

نعم، قد تكون هذه نظرة متشائمة إلى حد كبير، ولكن المقدمات لا تعطي إلا ما تسمح به من نتائج.

فالعراق، بوضعه الداخلي الحالي، وبجيرته الحالية، وبتماسيح أحزابه وتنظيماته وميليشياته، لن يعتدل بانتخابات جديدة، مهما كانت المبررات والمسوغات. فلا حل سوى ما يعرفه العقلاء المتنورون المتفتحون من شباب الوطن المحترق والمنتهَب، ولا حل سواه.